تحديات العدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة الدروس المستفادة

د. عماد رزيك عمر
كلية القانون والعلوم السياسية-جامعة الانبار

تواجه آليات العدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة الكثير من التحديات، وذلك لخصائص محددة تتسم بها يجعل تطبيق آليات العدالة بشكلها القانوني التقليدي في ضمن السياق الدولي يتعرض لإخفاقات متعددة، منها: عدم القدرة على بناء ذاكرة جماعية ، وممارسة الآليات بطريقة تُشعر أنها تطبيق لعدالة المنتصر، وكذلك عدم ملائمة الحلول الجاهزة أو المستوردة مع بيئة الصراع، فكثيراً ما تكون العدالة الانتقالية جسراً لمشاريع إقليمية ودولية بعيداً عن المشكلة البنيوية التي يعانيها مجتمع الصراع، هذه الدراسة من الممكن أن توفر لنا دروساً يُستفاد منها في مجتمعاتنا العربية ولاسيما أنها تمر بمرحلة حرجة من الانتقال الديمقراطي أغلبها لم يكن سلمياً، وانحدرت نحو العنف والحروب الأهلية مما يجعل مناقشة العدالة الانتقالية ضرورة ملحة في السنوات القادمة.

Abstract

Mechanisms of transitional justice in divided societies face many challenges due to several limitations in such societies. The existence of such limitations results in difficulties in applying the justice mechanisms in their traditional legal form and international context. Consequently, inevitable failure in building a collective memory and avoiding the application of the victor justice may occur. In addition, inadequacy of available and imported solutions to the struggle environment, where in most cases the transitional justice tends to be considered a bridge for regional and international projects away from the structural problem. This study provides lessons that can be useful to the Arab societies, especially those who are experiencing a critical stage of democratic transition, which has not been peaceful but lead to violence and civil wars. This fact requires urgent discussion of transitional justice in the coming years.

كلمات مفتاحية: ما بعد الصراع، العدالة الانتقالية، المجتمعات المنقسمة، التنمية، الديمقراطية.

المقدمة

إن عملية تطبيق العدالة الانتقالية بالمجتمعات التي تمر بحالة صراع، تهدف إلى إعادة التئام النسيج وصولاً الى السلام الدائم من خلال وسائل محاسبة قانونية وممارسات التعويض والجبر بما يعزز عملية الانتقال الديمقراطي ، وتستمد هذه الآليات جذورها من محاكمات نورنبيرغ في ألمانيا ومحكمة طوكيو في اليابان، التي أضحت النموذج الغربي التقليدي الذي أسهم في تقويض نظم سياسية عنصرية، وساعد على الانتقال السلمي في تلك المجتمعات التي كانت السمة الأبرز انها مجتمعات منسجمه، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة وتفجر الصراعات في المناطق النامية أُعيد بقوة طرح برنامج العدالة الانتقالية وطبق في عدة مناطق، غير أن هذا المشروع لم يعطِ النتائج المأمولة، وذلك للاختلاف الواضح بين مجتمعات متجانسة مثل: المانيا واليابان عن مجتمعات تعاني من الانقسامات الطائفية والعرقية مما يشير إلى أن حصر العملية في تحديد الجلاد والضحية وتحقيق الانصاف مدخل مسهل جداً للواقع الذي تعانيه ، وهذه الآليات غير كافية أو أفرغت من محتواها ولاسيما أن الصراع فيها يأخذ أبعاداً اجتماعية واقتصادية وثقافية، ولا يقتصر على الجانب السياسي، لذا تنطلق الدراسة من فرضية أن تطبيق آليات العدالة الانتقالية بشكلها التقليدي غير كافٍ لمعالجة مشاكل المجتمعات المنقسمة نتيجة جملة تحديات مما يعطي نتائج متناقضة ، ويجب العمل معها على ابتكار آليات انصاف منبثقة من بيئة الصراع تأخذ شكل الحزمة التنموية تعالج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية .

أما إشكالية هذه الدراسة فتتمحور حول خصائص المجتمعات المنقسمة، وابرز التحديات التي تواجه آليات العدالة الانتقالية في أثناء تطبيقها في مجتمعات تعاني الطائفية والعرقية والاثنية، وتحديد مكامن الخلل سواء في الفلسفة التي تتبناها الآليات أم في بنية تلك المجتمعات، وتنبع أهمية الموضوع من المرحلة التاريخية التي تمر بها البلدان العربية والصراع الدائر في العراق

وسوريا واليمن وليبيا والحراك السياسي في السودان والجزائر يجعل هذه الدراسة تهيأ لنا مدخلاً نظرياً للمقارنة من خلال تحليل طبيعة المجتمعات المنقسمة وجذور الصراع التي تمتد إلى البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، متجاوزة النظرة التقليدية للموضوع الذي تنحصر في معالجة نتائج الصراع ومحاولة التوفيق بين الجاني والضحية ، وتعمل على تحليل النتائج وردود الأفعال لتجارب بعض المجتمعات مما يعطي نظرة جديدة حول فاعلية العدالة الانتقالية ونقاط الضعف التي تعتريها وما البدائل؟ ، مع مراعاة الباحث لخصوصية هذه المجتمعات و محاولة تحييد هيمنة الإطار القانوني والغربي التي غلفت هذه الدراسات، مستعينين بما سبق من الأدبيات التي تناولت المجتمعات المنقسمة ومحاولة بلورة مفهوم لها يساعدنا على تتبع أبرز انعكاسات تطبيق العدالة الانتقالية، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن لتحليل تجارب العدالة بين المجتمعات المتشابهة سواء أكان من حيث طبيعة الصراع أم من طبيعة الآليات، فقد درسنا في وقت واحد تطبيقات العدالة الانتقالية في العراق وجنوب افريقيا ورواندا وسيراليون بما يخص انها تتشابه في الانقسامات الاجتماعية وبيان الاختلاف مع غيرها من المجتمعات، ومن أجل إعطاء الموضوع المساحة الكافية للعرض بدأنا هذه الدراسة بتحديد خصائص المجتمعات المنقسمة ثم عرضنا أهم التحديات التي تواجها العدالة الانتقالية وأولها تحدي بناء ذاكرة جماعية التي تعد مهمة لإيجاد أرضية شاملة لتحقيق السلام ومن ثم استعرضنا أثر الممارسات الخاطئة في تطبيق العدالة على العملية الانتقالية كما تطرقنا إلى تداخل العملية الانتقالية مع التحول الديمقراطي، وبيان أهمية أن يكون المشروع محلياً لكي يكون انعكاساً للظروف الداخلية، وجعل مكانة للتنمية من اجل تحقيق الاستقرار.

أولاً: خصائص المجتمعات المنقسمة

ان المجتمعات المنقسمة مفهوم غير متفق عليه بدقة اذ يتداخل مع مفاهيم أخرى، مثل التقسيمات الاجتماعية التي تعني التباين في(الثروة ، والدخل ، والوظيفة، والعرق ،

والدين)[1]، ومن أجل فك هذا الالتباس سنحاول أن نحدد مجموعة خصائص تكون بمجملها مفهوم المجتمع المنقسم، وأول هذه الخصائص هي الطبيعة السياسية للانقسام ولكن غالباً ما يتم التعامل مع هذا الانقسام على أنه نوع واحد في حين هاري ايكشتاين حدد ثلاثة أنواع لها ، الانقسام الأول هو الذي يقوم على خلافات محددة حول قضايا السياسة الملموسة (توزيع القيم من لدن النظام السياسي)، في حين النوع الثاني هو الانقسام المبني على الاختلاف الثقافي، وهذا لا ينشئ الشقاق في نظام الحكم ولكنه مجرد اختلاف في الثقافة العامة التي من خلالها يفسر الأفراد تفضيلاتهم السياسية وهذا النوع الأقل شيوعاً، اما النوع الثالث فهو الانقسام القطاعي، وذلك حينما تتبع الانقسامات السياسية خطوط الاختلافات الاجتماعية والثقافية والعرقية[2]، مما يسبب النفور والصراع اللذين يعدان سمة المجتمع المنقسم وهذا النفور عادة ما يؤدي الى شدة الصراع. .

شدة الصراع تعد ثاني الخصائص، ويحصل عندما تكون القضايا المثارة ذات أهمية قصوى تتعلق بوجود الجماعة سواء هوية كانت أم قيماً ثقافية، وهذا الإخفاق في إدارة التنوع يجعل مجموعة معينة تنظر إلى مجموعة اخرى وفقاً للصورة النمطية والمعتقدات الخبيثة والغيرة القديمة والأفكار السابقة العميقة التي عند عملها مجتمعة تنتج شعوراً قوياً ومشاعر عاطفية مشحونة [3]، وشدة الصراع هنا تدل على الجانب المادي المسلح الذي يتجاوز الاختلافات في الرأي، وحددها فالنشتاين واكسيل في ثلاثة مستويات هي: نزاع مسلح محدود، ونزاع مسلح متوسط، وحرب[4]، كما أن شدة الصراع يمكن أن تقاس بحسب مستوى التباعد بين أهداف مجموعات النزاع المتعارضة .

---

(1) Eric Nordlinger, *Conflict in Regulating in Divided Society*, (center for international affairs- Harvard University, 1972), p6.
(2)Harry Eckstein, *Division and Cohesion in Democracy : A Study of Norway* , (New Jersey : The Princeton Center of International Studies, 1966), p33-34.
(3)Nordlinger, p6.
(4) Peter Wallensteen & Karin Axell, "Conflict Resolution and the end of the cold war" , *Journal of Peace Research* , vol. 31, no.3,(1994)), p210.

الخصيصة الثالثة للمجتمعات المنقسمة هو الطابع المؤسساتي للهوية، فالصراع يدفعه الخوف العميق والمتجذر من تجارب العنف المباشرة التي تدعم صورة الآخر العدو، وهنا سيكون للتنوع درجة عالية من الأهمية السياسية، وذلك لأنه الأساس الذي تقوم عليه المجموعة ويعمل على ظهور منظمات الصراع[٥] ، وهي علاقة بين أفراد المجموعة المسخرة كلياً أو جزئياً للصراع ضد المجموعة الأخرى [٦] ، هذه المنظمات توفر للقادة إمكانية التلاعب ببقية الأعضاء من خلال تأكيد التماسك لغرض الهيمنة لترسيخ مكانتهم ، والحقيقة أن الاستقطاب العميق والانقسامات الحادة مع الآخر هي التي تقوم بوظيفة زيادة تماسك المنظمة وتقليل التناقضات[٧]، ويرى ايكشتاين أن المجتمعات المنقسمة هي تلك التي فيها نسبة عالية من المنخرطين في منظمات الصراع، فكلما ارتفعت نسبة الاشخاص الذين يشاركون مباشرة في النزاع السياسي زادت شدة الصراع[٨] من الأمثلة الشائعة على هذه المنظمات: الأحزاب السياسية، والهيئات التي تمثل الطوائف والقوميات، والتشكيلات العسكرية ، والنقابات وغيرها، وهذا يترافق مع ضعف جهاز الدولة بل يتم إضفاء الطابع الهوياتي على المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارة العامة ما يسهم في تصلب الانقسامات، وهذا ما يحصل بوضوح خلال توزيع المناصب في العراق ولبنان على اساس الطوائف سنة وشيعة وأكراداً مع أخذ مبدأ التوازن في التمثيل الطائفي.

الخصيصة الرابعة تتعلق بالطابع الاختراقي للهوية فالولاءات العرقية والإثنية تتغلغل في المؤسسات والأنشطة والأدوار التي ليست لها علاقة رسمياً بها [٩] فهناك عدد كبير من أنشطة خطط التنمية والمناهج التعليمية وشؤون النقابات وتوزيع الأراضي والسياسة الضريبية، هذه

(5) John Lederach, , *sustainable Reconciliation in Divided Societies* , (Washington D.C.: Institute of Peace Press ,1997),p15.
(6)Nordlinger, p6.
(7) Lederach& Axell,p13
(8) Eckstein, p74.
(9)Donald L. Horowitz, *Ethnic Groups in Conflict*, (U.S.A.: University of California press, 1985),p7.

القضايا عادة يتم إلحاقها في القضايا اليومية التي تتكفل بها البيروقراطية في حين تحتل مكانة مركزية في الاجندة السياسية للمجتمع المنقسم [١٠].

الخصيصة الخامسة تتعلق بالبعد الرمزي التي يسميها دونالد هورتز " الأهمية المميتة للرموز" فقضايا مثل: إسماء الأفراد والمدن والولايات واللغة والعادات والطقوس والأناشيد والواجب في ارتداء ملابس معينة تُعدّ مهمة مميتة [١١]، فالهيئة وشكل الممارسة تؤدي دوراً كبيراً في تعميق الهوة بين الجماعات التي ترتبط بأساطير تاريخية خاصة بكل جماعة منها أرض الأجداد او اضرحة مقدسة، ويعد الدين والقومية هما الأكثر ترميزاً؛ لاحتوائهما فكرا قوياً وعاطفة جاذبة تساعد القادة السياسيين على التعبئة السياسية لما فيها من العناصر المثيرة للانقسام منها اللغة والطقوس والتوجهات كما تتضمن في جنباتها توجهات توسعية [١٢] تعمل على تأجيج النزاعات، وخاصة عندما تكون الاطراف المتصارعة قريبة من الناحية الجغرافية .

ان طول أمد الصراع يساعد ويضفي على الاذى بعداً رمزياً او كما يطلق عليه فرانك رايت " العنف التمثيلي " و فيه تتم معاقبة شخص ما على شيء قامت به الجماعة التي ينتمي إليها، وإذا كانت الجماعات محددة جغرافياً بشكل كافٍ فيكون هناك خطر أن يقوم شخص بمعاقبة أي شخص من الجماعة الأخرى ما يعمل على إطلاق سلسلة لا تنتهي من العنف حتى وإن كانت هناك جوانب من العنف التمثيلي لا تتمتع بتأييد واسع النطاق بين الجماعات إلا أنه من الضروري ان يفهم الناس ما يحدث من أجل إيجاد شعور عام بالخطر حتى الشخص الواحد ممكن أن يكون هدفاً للانتقام [١٣] ، وقد كان العنف التمثيلي واضحاً في العراق بين الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ إذ حدثت تصفيات لضحايا مرو بمناطق الجماعة الأخرى ساعد على ذلك ان الجماعات محددة جغرافياً وسكانياً بشكل نسبي .

---

(10)Ibid.,p8.
(11)Ibid.,p216.
(12)Chishol, M. & Smith, D.M.,*Shared Space: Divided Space Essays on Conflict and Territorial Organization*,(London : Unwin Hyman Ltd.,1990), p.5.
(13) Frank Wright , *Northern Ireland A comparative Analysis* ,(New Jersey: Gill and Macmillan,1987),p11.

صفوة القول : ان المجتمعات المنقسمة يتم تحديدها بما الذي يقسمها ومدى تقسيمه، ويتم قياسها بحسب ايكشتاين من " خلال ثلاثة أبعاد ، الأول على أساس مدى تنوع الانقسام السياسي فالمجتمع الذي يجمع بين الخلافات والاختلافات مع ثوابت العوامل الأخرى هو اكثر انقساماً من مجتمع لديه خلافات فقط ، أما البعد الثاني فيجب قياس مقدار التقسيم داخل كل نوع وعدد القضايا المطروحة والانقسامات القطاعية الأساسية التي لديها عوالق وآثار كبيرة ، أما البعد الثالث فهو شدة الانقسام الذي يقوم على ثلاثة معايير : مقدار التأثير الواقع بسبب الاختلاف، ومدى تباين المواقف السياسية، والكثافة وتعني مدى وضوح الانقسام في المجتمع باتخاذه هيكلاً منظماً " [١٤]،وكل ذلك يهمنا في عملية صياغة آليات العدالة الانتقالية التي تتأثر تأثراً كبيراً في طبيعة هذا الانقسام .

ثانياً: تحدي بناء ذاكرة جماعية

آليات العدالة الانتقالية لا تنحصر في إنشاء هيئة أو لجنة أو استحداث محكمة بل هي عملية أوسع بكثير[١٥]، جزء منها إعادة بناء ذاكرة جماعية في المجتمعات التي عانت صراعاً طويل الأمد هي لا تتجزأ من أي عملية لبناء السلام ، فالذكريات لا تتعلق بالتفاصيل التاريخية فحسب بل مكونات وجدانية ومعرفية لها صلة بكيفية فهم المجموعة لنفسها، وما تقوم به من بناء التصورات الاجتماعية والسياسية للحاضر[١٦] من أجل تعزيز الأهداف السياسية والثقافية لمجتمع معين من خلال إنشاء رموز وذكريات شاملة تساعد على تكوين هوية وطنية.

إن ذكريات الضحايا والإساءات في الماضي لها ديناميكية مثل الهوية تقوم بدور التحريض والشعور القوي برغبة الانتقام، فالمظالم القديمة في كثير من الأحيان تحفز الصراع في أدنى حادث

([14])Eckstein, p34-35.

([١٥]) راوية توفيق ، "هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية : دروس من جنوب افريقيا "، سياسات عربية، (العدد **6** ، كانون الثاني/ يناير **2014**،ص **92**.

([16]) Marc Howard Ross," *The Politics of Memory and Peacebuilding* ",in: Roger Mac Ginty (ed.), *Rutledge Handbook of Peacebuilding*, *(* New York: Rutledg, 2013), p 92.

عرضي[١٧] ، وفي ذلك يؤكد فاميك فولكان فكرة " الصدمة المختارة " وتعني أن يتشارك جميع الأفراد في التمثيل العقلي للمأساة التي حلت بالمجموعة وتعمل على توثيق الترابط بينهم، بعبارة أخرى تصبح الصدمة المختارة الخيمة التي تجمع ذوي الإثنية أو العرق الواحد، والزعماء غالباً ما يقومون بتنشيط هذه الصدمة من أجل إعادة تأكيد أو تعزيز الهوية [١٨] ، وتشكل مجازر حلبجة والأنفال للكرد صدمة مختارة أسهم المواطنون في إغناء الذاكرة عن طريق الروايات والأشعار وكتب التاريخ عنها، وتتم استعارتها كلما حصل شد وجذب مع الحكومة الاتحادية في بغداد فهي تعمل على تعزيز هوية جماعية كردية بمقابل الهوية العربية[١٩]، وتتميز المجتمعات المنقسمة عادة بالطقوس الحصرية والتعابير الرمزية لكل جماعة الهدف من ذلك إبراز هويتها والطابع المتكرر لممارستها يشير ضمناً إلى الاستمرارية مع الماضي وتشكيل الذاكرة الجماعية عبر الأجيال[٢٠] ، لذا تأخذ الشعائر الحسينية التي يمارسها الشيعة بعداً سياسياً واجتماعياً لا تتعلق بحادثة مقتل الحسين أو تعبيراً عن معتقدات دينية معينة فقط بقدر ما يعبر عن أحداث وقعت على هذه الطائفة من الانظمة السياسية المتعاقبة نلاحظ هذه الممارسة في العراق خصوصاً تأخذ ما يشبه الاحتجاج على ما تعرضوا له من تهميش التاريخي نتيجة سيطرة السنة العرب على السلطة حتى عام ٢٠٠٣، وفي معظم الصراعات الطويلة تعمل الصدمات التاريخية (المجازر والمقابر الجماعية) كنقاط مرجعية للإثنية من أجل دعم الرأي العام لمشاريعهم، ولكن تظل الحقيقة ان هذه الذكريات وما يرتبط بها من ظلم هي جزء من وعي الناس ومتاحة للتلاعب [٢١].

---

(17) Wang, p17.
(18) Vamik D. Volkan, " Transgenerational Transmission and chosen Traumas An Aspect of Large Group Identity", *Group analysis*,vol.34 ,no.1,(2001), p84.
(19) Ofra Bengio, *The Kurds of Iraq Building a State Within a State* ,(U.S.A ,Lynne Rinner Publisher,Inc.,2012), p282.
(20) Paul Connerton ,*How Societies Remember* ,(U.K.A: Cambridge University press,1989), p44.
(21)Tint,p250.

في المجتمعات المنقسمة تواجه جهود بناء الذاكرة الكثير من الصعوبات والأمر ليس منوطاً بالذكرى والنسيان ولكنها خلافات سياسية حول المعاني والرموز[٢٢]، فالجماعات المتصارعة لكل منها ذكريات تشكل هوية المجموعة، وكلما كان الصراع بينهم زاد نظر الافراد لبعضهم بحسب ذكريات النزاع بينهم[٢٣] ، وكلما كانت الهوية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتضامن المجموعة كان الوعي الجماعي مرتبطاً بقوة بالذاكرة، فذلك يعني أن هناك علاقة وثيقة الصلة بين الذاكرة والهوية [٢٤].هذا الارتباط بين الماضي والحاضر بين الصراع و الهوية والبعد العاطفي من جانب الذكريات يجب أن تدرج في جهود السلام فهي من مصادر تفاقم الصراع فآليات العدالة الانتقالية يجب أن تقوم بإعادة تجميع الذكريات الجماعية بطريقة تقلل انعدام الثقة [٢٥] ، وبعض الجهات المتصارعة قد لا تمتلك ذكريات إيجابية مشتركة عادة لا يكون أمامها سوى تجاهل الماضي تماماً والتركيز على المستقبل وتنشأ هذه الرغبة من عدم فتح الجروح خوفاً من تعريض سلام هش للخطر ولاسيما عندما يمر المجتمع في مرحلة تحول ديمقراطي يتم فيها تجاهل الضحايا بشكل كامل، ولكن المشكلة تبقى أن هؤلاء الضحايا لا ينسون [٢٦] والنزاعات القديمة لا تموت ، فالماضي لا يزال يسيطر على الحاضر ومن الممكن أن تكون هذه الذكريات خاضعة للتلاعب وإساءة استخدامها[٢٧]، وتتوقف طريقة تعامل المجتمع مع ماضي عنيف على ثقافته، فالبعض يجسد الرغبة الطبيعية في الغفران عن المظالم التي لحقت بهم ، والبعض الآخر يبدي نفورا قويا بالتخلي عن الماضي، وبما أن الثقافات توفر المناخ الذي تعمل فيه المصالحة يجب أن تكون

(22) Cillian Macgraattan & Stephen Hopkins, " Memory in Post conflict Societies from Contention to integration" , *Ethnopoltics* ,vol. 16,no. 5 ,(2017),p 490.
(23) Zheng Wang ,*Memory Politics Identity and Conflict Historical Memory as a Variable*,(U.S.A,: Palgrave Macmillan,2018), p14.
(24)Barbara Tint, History ," Memory and Intractable Conflict" , *Conflict Resolution Quarterly*, vol. 27,no. 3,(Spring 2010),p245.
(25) Ross, p98.
(26) Andreas Wimmer, Richard J. Goldstone & Donald L. Horowitz, *Facing Ethinic Conflict –Toward a New Realism*,(U.S.A.: Rowman & Littelfield Publisher,2004),p190.
(27) David Bloomfield (ed.), *Reparation in Reconciliation after Violent Conflict A Handbook*,(Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance ,2003),p30.

آليات العدالة حساسة وملائمة ثقافياً [٢٨]، والعمل على التمكين الاجتماعي والاقتصادي والتعويض الرمزي الذي يشجع المواقف التصالحية الذي يزود أفراد المجتمع بالتفكير النقدي للماضي وتبني وجهة نظر أقل إثنية، ويعمل على بناء رؤية جماعية للمستقبل ،وتعزيز مشاعر الانتماء من خلال نقاط مرجعية تساعد على إقامة السلام في المجتمع، ان الكشف عن اخطاء الماضي تساعد على بناء ذاكرة مشتركة كشعب يعاني من الصدمة يُمّكن البلد من الانتقال الى مستقبل لا تتكرر فيه نفس الاخطاء، مع ذلك بناء الذاكرة لا يتعلق فقط بالماضي والرموز وانما يتأثر ايضا بطريقة تنفيذ اليات العدالة الانتقالية فكلما كانت ناجحة ساعد على ترسيخ الجوانب الايجابية فيها .

ثالثاً: الممارسة الخاطئة لآليات العدالة الانتقالية

إن الخطأ في ممارسة تطبيقات العدالة له عواقب وخيمة في المجتمعات المنقسمة، وذلك لحساسية الموقف بين الأطراف وإمكانية أن تكون إجراءات العدالة وسيلة إذلال وهيمنة ضد الآخر، أو أن تكون غير ذات جدوى بسبب العدد الكبير للمتورطين في الجرائم، وأن أي محاولة ومجرد التفكير بتقديمهم للعدالة ومحاسبتهم سيعد من قبيل استهداف لطرف معين ممكن أن يؤدي إلى اضطرابات في ظل وضع سياسي هش[٢٩] . ففي رواندا عام ١٩٩٦ بلغ عدد المشتبه فيهم في السجون ١٢٠٠٠٠ ألف شخص لم تتمكن المحكمة من البت في قضاياهم [٣٠] ، وحتى عند الأخذ بمبدأ "مسؤولية القيادة" الذي تم تطويره أول مرة في نورنبيرغ ،الذي يستند إلى وضع المدعى عليه بدلاً من الأدلة المباشرة والمحددة بالنسبة إلى الأفعال، [٣١] قد

([28])Ibid.,p45

([29]) Ammar Bajboj , Transitional Justice and Victor's Justice in Syria (May 20, 2018),accessed on 28/2/2019 at:
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3182111.

([30])Megan M. Westberg "Rwanda's Use of Transitional Justice After Genocide . : The Gacaca Courts and the ICTR", *Kansas Law Review* Inc., vol. 59, no 2 (January, 2011),p331.

([31]) Eisikovits,Nir,"Transitional Justice", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Fall2017Edition),EdwardN.Zalta (ed.),accessed on 28/2/2019 at:
URL= <https://plato.stanford.edu/archives/fall2017/entries/justice-transitional/>.

تسبب في تدهور حالة ما بعد الصراع ولاسيما اذا شعر أحد الأطراف ان مساءلته تجري بشكل خاطئ فتنقلب النتائج عكسية بتحويل المذنبين إلى ابطال للطائفة او القومية المرجع مما يؤدي بدوره العودة إلى العنف، وهذا ما حصل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا عندما تم إلقاء القبض على الجنرال الكرواتي أنته غوتوفينا بتهمة التسبب بوفاة مدنيين من الصرب إذ خرج ٤٠٠٠٠٠ الف شخص يتظاهرون من أجل "البطل" و " المحرر" وأوجد تصوراً سلبياً عن المحكمة [٣٢] ، وتزداد حساسية الامر حين تكون مقاضاة الجناة من لدن الطرف المنتصر في النزاع وهو ما يترك انطباعاً أن المحكمة تحقق "عدالة المنتصر" التي ما زالت تشوب محاكمات نورنبيرغ وطوكيو وتختصر ذلك مقولة القائد النازي هيرمان غورنغ ((سوف يكون المنتصر دائماً القاضي ويهزم المتهم)) [٣٣] ، إن عدالة المنتصر هي من المشاكل الهيكلية التي سادت العدالة الانتقالية في رواندا وهايتي وكوسوفو وأفغانستان والعراق اذ أخفقت بعامة في إقناع الخاسرين بمرحلة مصالحة وإنصاف يعمل عليها الطرف المنتصر، وربما تكون تجربة العراق الاكثر وضوحا إذ كانت لها الانعكاسات السلبية على المحكمة، في حينها كانت فرصة مؤاتيه للمصالحة الوطنية ولكن لم يتم استغلالها [٣٤]، وبالتوازي مع ذلك في المسألة الرواندية حول الجرائم التي ارتكبها الرئيس الرواندي (٢٠١٩) بول كاغامي لم تكن مدرجة في ضمن قضايا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أدت إلى قدر كبير من العداء لسكان الهوتو الروانديين وبقي الاختلاف حول مسألة الاتهام من جانب واحد وتسلسل هرمية وضع الضحية [٣٥].

(32) Susane Buckley Zstel ," Transitional Justice in Divided Societies – Potential and Limits", Paper presented at the 5th European Consortium for Political Research General Conference, Potsdam Universität, Germany,10-12/92009, p8.
(33) Gary Jonathan Bass, *Stay the Hand of Vengeance- The politics of War Crimes Tribunals*, (New Jersey: Princeton University Press,2000) ,p8.
(34) Charles T. Call, " Is Transitional Justice Really Just ?", *The Brown Journal of World Affairs*, Vol. 11, No. 1 (summer 2004), p109.
(35) Zstel ,p8.

تعد المحاكمات آلية رئيسية للعدالة الانتقالية وعادة تكون بعيدة عن موقع الجريمة وربما في بلد ثانٍ ، مثل: محكمة رواندا التي كان مقرها في تنزانيا، لذا إن العديد من الأشخاص الأكثر تضرراً من النزاع غالباً ما يكونون بعيدين عن الإجراءات القانونية ولا يعرفون شيئاً عن الإجراءات، مما يجعل ترتيبات العدالة غير ذات قيمه وأقل فعالية وبعيدة عن بيئتها، وهو ما يهدد عملية السلام والعودة إلى الحرب ، حاولت بعض المجتمعات ردم الفجوة وابتكار عدالة انتقالية محلية ممثلة ببعض الاجراءات الشعبية لمحاسبة الجناة [٣٦] ، فقد استعان الروانديون بمحاكم الغاكاكا إلا ان هذه الممارسات واجهت الكثير من الانتقادات، منها وقوعها تحت سيطرة الدولة التي يقودها التوتسي ، كما أنها لا تستند إلى أدلة مادية، ويستطيع المشاركون أن يشهدوا زوراً، والمتهم يهرب بسهولة خاصة ان الإجراءات تجري في المجتمعات الريفية، ولكن الانتقاد الرئيس أن هذه المحاكم لم تطرح قضايا تتعلق بمجازر الجبهة الوطنية الرواندية التي في يدها السلطة[٣٧]. مع ذلك يجب الحذر في كل مراحل واجراءات العدالة الانتقالية في مجتمعات كهذه اذ ليس بالضرورة أن تؤدي إلى تحسن العلاقة بين أطراف النزاع ويتجلى ذلك بوضوح في ألية الاعتراف او كشف الحقيقة وهي جزء رئيسي في كل تطبيقات العدالة مع ذلك اثارت استياء الغواتيماليين عندما كشفت لجنة الحقيقة في تقريرها النهائي المدى الكامل لإرهاب الدولة الذي بلغ ٢٠٠٠٠٠ ضحية و ٦٢٦ مجزرة وعلى إثرها تفاقمت الخلافات العرقية، وعلى هذا الأساس فإن بعض الحكومات تتحفظ تحفظاً كبيراً على نشر نتائج الحقيقة، وذلك لرغبتهم في الحد من انشقاقات المجتمع [٣٨].

(36) Marek M. Kaminski, Monika Nalepa& Barry O'neill,"Normative and Strategic Aspects of Transitional Justice", *The Journal of Conflict Resolution* Vol. 50, No. 3, (Jun., 2006), p298.
(37) Lauren Haberstock , " An Analysis of the Effectiveness of the Gacaca Court System in Post-Genocide Rwanda", *Global Tides*, vol. 8, Article 4,(2014),p11.
(38) Zstel,p14.

رابعاً: العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي

إن العمل على إرساء الديمقراطية والمجتمع الحر والمفتوح كفيل في إنهاء الصراعات، وعادة ما يتم الابتعاد عن تبني حكم الأغلبية؛ لأنه في هذه المجتمعات سيحمل معاني الاستبدادية لذا تتم الاستعانة بنظام يؤكد التوافق ويتطلب تعاوناً بين قادة مجموعات الصراع، [٣٩] ، لذا تواجه العدالة الانتقالية تحدياً فعلياً في ظل ديمقراطية ناشئة ولاسيما إذا كان الانتقال بالتفاوض مع القادة السلطويين للطوائف والأعراق، لأن الأطراف لديها أهداف شتى فمن الصعب تحقيقها في المدة الانتقالية، لذا العفو يعد واحداً من اكثر آليات العدالة الانتقالية المستخدمة في تحقيق السلام، ومع ذلك اعتمادها تعرض لانتقادات حادة بسبب استبعاد عملية البت في الفظائع التي ارتكبت في أوقات النزاعات الداخلية، ولا يمكن تحقيق سلام دون اللجوء إلى العدالة إذ إن منح العفو يشجع الجناة على الافلات من العقاب ، وعلى الرغم من ذلك أن اغلب السياسيين في البلدان التي مزقتها الحروب يرون في العفو أنه تضحية يجب تحملها [٤٠] ، وفي سياق ذلك أكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في كلمته خلال افتتاحية أعمال المنظمة " أنه يجب ان ندرك أنه لا يمكن تحقيق سلام حقيقي دون عدالة، لكن السعي الحثيث إلى العدالة قد يشكل في بعض الأحيان عقبة في طريق السلام، و إذا أصررنا في كل الأوقات وفي كل الأماكن على معاقبة المذنبين مرتكبي أشد انتهاكات حقوق الإنسان، فقد يصعب أو حتى يتعذر وقف إراقة الدماء وإنقاذ المدنيين الأبرياء، وإذا أصررنا دائماً وفي كل مكان على تطبيق معايير العدالة من دون أي استثناء فإن السلام الضعيف لا يعيش" [٤١]، من جانب آخر المجتمعات الانتقالية في الواقع ستجد صعوبة أن تحل قرارات العدالة مقابل السلام؛ لأن المؤسسات التي

---

(39) Nordlinger, p74.

(40) B. E Kooffreh ," Transitional Justice in post Conflict : Underscoing the Debates on Amnesty versus Victims' Rights", *Journal of law policy and Globalization*,vol.73,(Jun 2018) ,p139.

(٤١) العدالة و سيادة القانون :دور الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، جدول أعمال الجلسة ٤٨٣٣ التي عقدت يوم الأربعاء 24/ سبتمبر /2003 الساعة التاسعة ، نيويورك .

تقوم بالمساءلة غير موجودة أصلاً وفي الوقت نفسه أن إنشاء مثل هذه المؤسسات يؤدي حتماً إلى مواقف يتصادم فيها السلام والعدالة[٤٢] ، إلا أن التكرار في العفو سوف يضعف الامتثال المستقبلي لحقوق الإنسان وهو شرط أساسي لإيجاد مصالحة طويلة الاجل كما سيخلق توقعات بأن مثل هذا العفو سيتوفر في المستقبل ومن ثم يقلل الردع ضد الانتهاكات المستقبلية[٤٣]، نتيجة عدم وجود معاهدة واضحة في القانون الدولي تقنن عمل اللجوء إلى العفو، وسعت الدول مراراً تطبيقه على قضايا متنوعة من الجرائم[٤٤] مسوغة ذلك أن المحاكمات الجنائية تعيق عملية المصالحة حتى عند القيام بمحاكمات انتقائية التي تعجز عن ملاحقة " الأسماك الكبيرة " المسؤولة عن الصراعات فانه يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم احترام المجتمع لمبادئ سيادة القانون[٤٥].

من جانب آخر هناك رأي أن العدالة التصالحية تماشي عمليات المصالحة أكثر من العدالة الجنائية من خلال الاعتراف بالجرائم والتعويضات للضحايا عن الضرر، فهي لا تقضي بمعاقبة الجناة وإنما بالتعويض الاجتماعي والاقتصادي للمتضرر وهو مفيد في التقدم والسلام والمصالحة اللازمة للانتقال الديمقراطي مستشهدين بتجربة الأرجنتين في عام ١٩٨٣ و تشيلي في عام ١٩٩٠[٤٦]، وقد انتقدت منظمات حقوق الإنسان الدولية، مثل: منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس وتش لأسباب قانونية وأخلاقية معتبرين أن حقوق الضحايا في العدالة هي مقدمة ضرورية للسلام ومن دونها سيكون السلام مجرد فاصل قصير بين الصراعات وأن الإفلات من

(42) Eisikovits.

(43) Ronal Slye C.," Amnesty, Truth, an reconciliation : reflections on the South African amnesty process", in: Robert I. Rotbeg & Dennis Thompson(eds.) *Truth V. Justice .The Morality of Truth Commissions*,(New Jersey: Princeton University press, 2000),p183.

(44) B. E Kooffreh,p143.

(45) Ifi Amadiume, *The politics Memory : Truth, Healing and Social Justice*, (London: Zed Book Ltd,2000),p154

(46) Franklin Oduro," Transitional Justice in the Aftermath of Transition to Democracy: The Experience of Ghana's National Reconciliation Commission1", paper prepared for presentation on the panel, "Transitional Justice I: Truth and Reconciliation" at the Canadian Political Science Association (CPSA) Annual Meeting at Saskatoon from 29-31May 2007,p6.

العقاب سيصبح ثقافة مقبولة [٤٧]، إلا أن الخيار بين العدالة التصالحية أم الجنائية تحكمها من الناحية العملية ظروف بلد الصراع وطبيعة التفاعل بين المصالح السياسية المتباينة، ففي بعض المجتمعات تخشى مجرد طرح قضية تطبيق العدالة بسبب درجة عدم اليقين السياسي، فعلى سبيل المثال عمليات المصالحة الإفريقية حتى أكثر المؤيدين للعدالة الجنائية يقر بضرورة ضمان أن الاجراءات القضائية لا تعيد النزاعات المسلحة[٤٨].

التحدي الآخر الذي يرتبط بالتحول الديمقراطي يتعلق ببرامج المانحين للعدالة الانتقالية التي تشكل المساعدة الديمقراطية جزءاً رئيسياً منها ، فمن المسلّم به أن المجتمعات الفقيرة المدمرة تحتاج إلى معونات من المؤسسات المالية الدولية من أجل إعادة الإعمار أو لتنفيذ آليات العدالة؛ لأنها غير قادرة على تحمل النفقات المالية لتكوين محكمة على سبيل المثال باهظة، فخلال عام ٢٠٠٣ انفقت المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة ٦٩٥ مليوناً، وأنفقت المحكمة الجنائية لرواندا ٥٤٤ مليون دولار [٤٩]، لذا ليس لهذه الدول خيار سوى الموافقة على الشروط المفروضة ومن الممكن أن تكون إيجابية، إلا أن الرغبة في الهندسة السياسية في هذه الشروط واضحة وتعني على المستوى الاستراتيجي تمهيد الطريق لإدماج المجتمعات التي مزقتها الحروب في الاقتصاد العالمي، فالهدف الرئيس للبرامج هو التحول إلى نظام سياسي آخر بوصفها النقطة النهائية الرسمية ، ولكن هناك انتقاد يوجه لهذه البرامج بأنها تعيد تكوين مجتمعات ما بعد الصراع على صورة الديمقراطيات الغربية بوصفه النموذج المثالي، وهناك من يعدها شكلاً جديداً من اشكال الاستعمار الذي يقدمه الغرب برؤية رومانسية تكون آليات العدالة الانتقالية حصان طروادة في هذه العملية [٥٠] ، وحتى في آليات العدالة فإن

(47) Franklin Oduro ,p6.
(48) Kooffreh,p145.
(49) B. Dougherty, Victims' Justic Victors' Justice: Iraq's flawed Tribunal Middle East Policy, Vol. XI, no 2,(summer 2004), accessed on 5/3/2019
https://www.mepc.org/journal/victims-justice-victors-justice-iraqs-flawed-tribunal
(50) Patricia Lundy& Mark McGovern ,Whose Justice? Rethinking Transitional Justice from the Bottom Up, Journal of Law and Society ,vol. 35,no. 2,(June 2008),p277.

الاستثمارات تكون بوضوح في المؤسسات الدولية على حساب النظام القانوني المحلي، فالمحكمة الخاصة في سيراليون لديها ميزانية سنوية ٥٨ مليون دولار أمريكي في حين لا يوجد فيها سوى قاضيين واثني عشر محامياً في البلاد، وفي رواندا إبان التسعينيات بلغت تكلفة مشاريع التطـــوير القضائي٣٠ مليون دولار، مع ذلك مدى تأثير العمل في الروانديين محدودة للغاية [٥١]، كما تم توجيه انتقادات رئيسية لعمل المحاكم وذلك لانحيازها إلى مموليها فالمحكمة الخاصة بسيراليون عام ٢٠١٢ ادانت القائد الليبيري تشارلز تايلور بتهمة التحريض على جرائم الحرب فقد مولـــت بصورة شبه حصرية من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وهولنـــدا ، واتهـــم الاتحـــاد الإفريقي المحكمة الجنائية الدولة بأنها مؤسسة استعمارية جديدة لأمريكا و أوربـــا [٥٢]، أمـــا في حالة الادارات الانتقالية المعقودة من الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وكوسوفو فنجد أنها تحت عناوين تتخطى العدالة الانتقالية وبناء الأمة وأفضل وصف لها هي "الوصاية" فهي قادرة علـــى وضع القوانين وتنفيذها[٥٣]، هذا النمط من السياسات تحدده هيمنة الليبراليـــة الغربيـــة الـــتي تشجع مؤسسات التمويل الدولية ومعها المصالح الجيوسياسية والاقتصادية الاوســـع ســـتكون حاضرة في مرحلة ما بعد الصراع والعدالة الانتقالية فيها بعيدة عن الحيادية [٥٤] ، وهنا تكون مساهمة المجتمع الدولي من دون مراعاة البعد الاجتماعي والثقـــافي دون فهـــم الســـياقات أو الديناميكيات التي تعمل بها بمجرد أن تأتي المؤسسة وتذهب وتترك اللاعبين المحليين للتعامل مـــع النتائج المتناقضة التي خلفتها[٥٥] .ان تطبيق العدالة الانتقالية في مرحلة التحول الديمقراطي تعد

(51) Barbara Oomen ,Donor-Drive," Justic and its Discontent : The Case of Rwanda" ,*Development and change*" , Vol. 36,No.5,(2005,p891.
(52) Eisikovits
(53) Oomen,p891.
(54) Patricia Lundy, Mark McGovern,p276.
(55) Yasmin Sooka , " Dealing with Past and Transitional Justice – Building Peace through ", in: Mo Bleeke (ed.), Rights *Dealing with the Past and Transitional Justice: Creating Conditions for Peace, Human and the Rule of Law*, (Switzerland: Political Affairs Division IV, Federal Departement of Foreign Affairs FDFA,2000),p166.

من المفاصل الحساسة وذلك يتطلب ان يكون هناك تنسيق فيما بينهما من خلال عمل التوازن بين الشروط الداخلية والظروف الخارجية .

خامساً: العدالة الانتقالية والتنمية

خلال تطبيق آليات العدالة الانتقالية يتم التركيز على الحقوق المدنية والسياسية من دون الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تعد السبب الجذري للصراع والحرب الأهلية، فالتفاوت في الحصول على وظائف برواتب محترمة وفرص التعليم والرعاية الصحية وعدم المساواة في ملكية الأراضي تُوجد مظالم بين الفئات المحرومة [٥٦] ، فالصراع يظهر بشكل قائم على الهوية غير ان المشكلة في الحقيقة كامنة في توزيع الثروة ، فعلى سبيل المثال في النيبال البنية الاجتماعية مقسمة منذ مدة طويلة طائفياً وعرقياً ودينياً وجغرافياً ، ولكن هذه التقسيمات تقوم على أساس من عدم المساواة العميقة في الثروة والتعليم والصحة وفرص العمل[٥٧] أوجدت نظاماً طبقياً متصلباً شبه رسمي يستخدم للتمييز بين الناس، هذا التسلسل الهرمي ساعد على التبعية والاستغلال لمصلحة الـ(براهمه) وهي الطبقة العليا المهيمنة التي تضطهد سكان الداليت ويعانون عدم المساواة على الرغم من انهم يمثلون ٢٠% من السكان وبشكل جماعي ٨٠% من فقراء النيبال [٥٨]، اما بالنسبة إلى رواندا فلا زال الجدل بين الباحثين حول الصراع بين الهوتو والتوتسي هل نشأ الاختلاف على اساس عرقي او فرق طبقي؟ في حين هناك من يرى أن الحكم البلجيكي وكجزء من استراتيجية استعمارية رفعوا التوتسي إلى مناصب قيادية

(56) Lisa Hecht&Sabine Michalowski, The Economic and Social Dimensions of , Transitional Justice, ETJN Concept Paper (2012), (published on the ETJN website), accessed on 5/3/2019 at:.
https://www.semanticscholar.org/paper/The-Economic-and-Social-Dimensions-of-Transitional-Hecht-Michalowski/87

(57) Tafdzwa Pasipanodya, " A Deeper Justice: Economic and Social Justice as Transitional Justice in Nepal" , *International Journal of Transitional Justice* ,Vol. 2,Issue 3, (December 2008),p380.

(58) CHRGJ. *The Missing Piece of Puzzle: Cast Discrimination and the Conflict of Nepal*,(Center for Human Rights and Global Justice,2005),p3.

وغرسوا في الهوتو شعورا بالدونية التي تسودهم اليوم [٥٩].إن بقاء الفجوة الاقتصادية بين الأطراف المتنازعة وجزء من السكان مهمش وضعيف ولا يستطيع قطاع كبير منهم المشاركة في النشاط الاقتصادي فيضطر إلى اللجوء الى العنف وهنا يدخل المجتمع في دوامة أن الفقر هو سبب العنف، وكذلك نتاجه حيت يتم تدمير البنى التحتية والاراضي [٦٠] ، فالإحصائيات تبين أن ثمانية من كل عشرة من أفقر بلدان العالم تعاني أو عانت مؤخراً من صراع عنيف[٦١]، لذا تعد العدالة الاجتماعية مفصلاً مهماً لتمكين الفقراء على المساهمة في النمو الاقتصادي، هذا الاندماج في النشاط يساعد على شعورهم بأنهم يحصلون على جزء من الثروة [٦٢]، مع ذلك سعي العدالة الانتقالية لأن تصبح أكثر شمولاً يواجه عوائق منها ما يتعلق بالإرباك حول أنسب الوسائل لمعالجة العدالة الاقتصادية، فالأنشطة متشعبة ومتعددة على سبيل المثال المساواة في الأراضي من الممكن ان تدرج في إطار العدالة الانتقالية ففي بلدان مثل: زمبابوي والسلفادور وناميبيا وجنوب إفريقيا وغواتيمالا كان الطلب على إعادة التوزيع العادل للأرض هو ما يدفع الناس إلى شن الحرب ، مع ذلك في زمبابوي لم يبذل أي جهد فاعل للتصدي لظلم الأرض الذي دفع اغلبية السكان للقتال وهكذا استمر الحال بأن البيض الذي يشكلون نحو ١% من السكان يمتلكون ٧٠% من الأراضي الصالحة للزراعة[٦٣] .

مشاكل أخرى ذات الصلة بالتنمية ما يسمى بـ(اقتصاد الحرب) وهو نمط من الاقتصاد يظهر خلال الصراع ويقوم على استغلال الموارد الطبيعة والمعدنية التي تجرد البلاد من مواردها

---

(59) Hecht& Michalowsk,p3.

(60) Susanne Buckley-Zistel, " Connecting Transitional Justice and Development", Paper presented The Contribution of Civil Society and Victim Participation in Transitional Justice Processes,Marburg,2nd Dec 2009,p6 .

(61) France Stewart, " Root causes of violent conflict in developing countries" ,*BMJ(Clinical research ed.)*,vol.324,7333,(Feb. 2002), p343.

(٦٢) ابراهيم العيسوي ، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية : مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها ، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،نيسان /ابريل 2012)،ص 158.

(63) Pasipanodya,p382.

الأساسية[٦٤] من اجل تغذية العمليات الحربية، ومن جانب آخر ملء جيوب أمـــراء الحـــرب، ففي ليبريا خلال التسعينيات تمكن أمير الحرب تشارلز تايلور من السيطرة على الأراضي مـــن خلال شبكات منظمة فضلاً عن امتلاكه شركات خارجية وكان يصل مجموع عائداته منها إلى ٢٠٠ مليون دولار[٦٥] ، استمرت تبعات هذه الهيمنة إلى ما بعد الصراع واســـتقرار الدولـــة وتسلم فيها السلطة بوصفه رئيساً للجمهورية مع ذلك بقيت سياسته تحاكي نهج أمراء الحرب مما أوجد دولة ضعيفة فاشلة معرضة للحروب، إن العمل على تضمين الآليات الانتقالية علـــى العدالة التوزيعية هي شرط أساسي للتخفيف من عدم المساواة البنيوية والتصـــدي للاســـتغلال الحاصل في أثناء النزاع ، غير أن التجارب السابقة لا توفر لنا نماذج كافية للعدالة التوزيعية فقد اهتم مجلس الأمن الدولي بمسألة الاستغلال غـــير القـــانوني للمـــوارد في جمهوريـــة الكونغـــو الديمقراطية مع ذلك هذه المبادرة كان لها أثر محدود حتى الآن ، محاولة أخرى قامت بهـــا هيئـــة الإنصاف المغربية التي اقترحت مجموعة من القرارات من أجل جبر الضرر الجمـــاعي وإعـــادة تأهيل الجماعات المهمشة والمعزولة والعمل على دفع عجلة التنميـــة فيهـــا[٦٦] وأكـــدت أن تعويضات الضحايا الفردية لا يمكن أن تحل محل سياسات اجتماعية واقتصادية طويلـــة الاجـــل تساعد على التعويض عن أوجه عدم المساواة والتمييز السابقة غير مقترحاتهـــا بحســـب رأي عموم الريف كانت تفتقر إلى المشاريع الاستراتيجية [٦٧]، في سيراليون قامت لجنـــة الحقيقـــة

---

(64) Rama Mani, " Dilemmas of Expanding Transitional Justice ,of the Nexus between Transitional Justice and Development", *International Journal of Transitional Justice* ,Vol. 2, Issue 3,(December ,2008),p255.

(65) E. Wayne Nafziger ,Development, Inequality, and war in Africa, *The Economic of Peace and Security Journal* ,vol. 1, no. 1,(2006),p16.

(٦٦) ; كمال عبداللطيف ، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الانصاف والمصالحة ، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،كانون الثاني/يناير 2014)،ص 65.

(٦٧) عبدالكريم عبداللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغـــرب،(القـــاهرة: مركـــز القـــاهرة لدراســـات حقـــوق الانســـان ،٢٠١٣)،ص206.

والمصالحة بتقديم حلول جزئية وتحليل أسباب النزاع وانماط الظلم الاجتماعي على نطاق واسع وأوصت بسلسلة تدابير من أجل منع تكرارا الانتهاكات [٦٨] .

سادساً : الدروس المستفادة عربياً

إن التغييرات السياسية التي طرأت في البلدان العربية بعد عام ٢٠١١ فتحت الباب واسعاً للحديث عن إمكان تحقيق عدالة انتقالية للتعامل مع تاريخ طويل من الانتهاكات التي لم تتوقف حتى بعد التغيير، و تدفع إلى البحث عن رؤى أعمق وأغنى للعدالة؛ وذلك لمحدودية تجربة المنطقة لها باستثناء الحالة المغربية مع التحفظ لجملة انتقادات، في حين كانت تجربة العراق والجزائر غير موفقة، ولكن قبل البدء لابد من تبديد فكرة تراود كثير من الباحثين وهي أن العالم العربي عصي على العدالة الانتقالية كما راودتهم من قبل أنه عصي على الديمقراطية، ولكن هذه الرؤية تلاشت مع أحداث الربيع العربي [٦٩]، والانطلاق من قناعة أن مرحلة الانتقالية قادمة لا محالة فالحروب لن تكون بلا نهايات فلابد من استخلاص الدروس من التجارب الاخرى ومن ضمنها المجتمعات التي تعاني الانقسام الشديد بمقدار تشابه الحالات والمنطقة العربية، وأول هذه الدروس أن آليات العدالة المختارة بعد الصراع ليست واحدة بل تختلف باختلاف سمات وخصائص المجتمعات، وعند النظر في السياق العربي نجد هناك نموذجين : الاول حالة الدولة التميزية وهي التي تستخدم التمييز ضد جماعة معينة وشكل الصراع فيها يكون بين المؤسسات الحكومية ضد منظمات صراع، وهذا ينطبق على المغرب والجزائر ومصر في حين النموذج الثاني يمكن وصفه بالمجتمعات المنقسمة ولاسيما العراق واليمن وليبيا وسوريا [٧٠]، ربما من يقول ان سوريا هي نموذج الدولة، وهذا ممكن في بداية الأزمة ولكن فيما بعد

---

(68) Mani, ,p255.

(٦٩) عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية : بلوغ نقطة التحول، (بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،تموز/يوليو 2016)،ص 113.

(٧٠) الحبيب بلكوش،"العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي" ،سياسات عربية ،العدد 18، (كانون الثاني/ يناير 2016)،ص 82.

انخرطت جميع الأطراف المحلية في الصراع فتحولت نحو النموذج الثاني ، من المهم القـــول إن في تطبيق العدالة الانتقالية يجب مراعاة هذا الاختلاف، مع ذلك في ظل الازمة البنيوية التي تعانيها البلدان العربية فان تحول مجتمعات النموذج الأول إلى النموذج الثـــاني المنقســـم وارد جـــداً، والمسألة المهمة في التفريق في نوع الانقسام وأبعاده فهناك طبيعة التداخل في الانقسامات ففـــي العراق وسوريا واليمن وليبيا الانقسامات تمتاز بالسيولة خصوصاً تـــدخل قضـــية الجماعـــات المتطرفة العابرة للحدود التي تشكل تحدياً حقيقياً لمشروع العدالة الانتقالية وازدواجية المعـــايير في التفريق ما بين الارهاب والقضية العادلة.

من جانب آخر يجب أن ندرك أن هناك ثلاثة مشاريع في المنطقة: مشروع التحول الـــديمقراطي ومشروع التنمية الاقتصادية ومشروع العدالة الانتقالية، مـــن المفتـــرض أن تكـــون العدالـــة الانتقالية هي جسر للعبور إلى المشروعين الآخرين إلا أن غياب الاستراتيجية الواضحة ســـببت الإرباك فيما بينها وجعلت المشاريع متقاطعة وليست تكاملية ولاسيما ان الحكومـــات العربيـــة سعت لاستخدام العدالة الانتقالية لتعزيز السلطة [٧١] وليس لأهداف ديمقراطية، وربما طُبقـــت بانتقائية مثل العراق في موضوع اجتثاث البعث، ولا تتوقف التراكبية على المشـــاريع بـــل في موضوع العدالة الانتقالية نفسه ففي العراق موضوع العدالة الانتقالية بالنسبة لمحاســـبة الفئـــة الحاكمة لما قبل عام ٢٠٠٣ تبعتها الاحداث الطائفية عام ٢٠٠٦، ثم جاءت مجازر (داعـــش) بعد ٢٠١٤ وإذا اردنا التركيز جيداً ان فشل مشروع العدالة الانتقالية التي قامت به الولايات المتحدة بعد احتلال العراق يعد سبباً رئيسياً في الاحداث التي تبعته وقُدم المشروع كأنه عمـــل انتقامي أو عدالة المنتصر نتيجة لسوء الإدراك وجهل بمضمونه من لدن الجهات القائمة عليـــه، وهذا يفتح النقاش حول أثر التدخل الدولي، فالبنية السياسية الإقليمية والدولية متداخلة تجعل

([71]) Ibrahim Fraihat & Bill Hess, " For the Sake of Peace or Justice ? Truth, Accountability ,and Amnesty in the Middle East" ,in: Chandra Lekha Sriram(ed.) , *Transitional Justice in the Middle East and North Africa* ,(Georgetown University in Qatar, Center for International and Regional Studies,2017),p62. .

خطوط التقاطع بين الفرقاء والطوائف تمتد اقليمياً ودولياً وهذا يجعل المشروع ليس داخلياً وانما مشروع دولي ، ولكن كما حدث في العراق من أهم عوامل فشله هو تبني الدولة المحتلة للمشروع ما كان ينظر إليه بأنه إعادة توزيع الأدوار بحسب مصالح الولايات المتحدة مما أعاد للذاكرة ترسبات الحقبة الاستعمارية، وهذا يمثل تحدياً فما زالت رواسب الارث تشكل جزءاً من مخيلة الفرد العربي التي تجعله ينظر بعين الريبة الى مشاريع العدالة المقدمة من المنظمات الغربية خاصة قضية الديمقراطية ،ولكن نتيجة ضغط النفقات العالية لمشاريع العدالة الانتقالية فضلاً عن صعوبة العملية التي تحتاج إلى مناقشات وخبرات يجعل الاستعانة بالجهد الدولي لا غنى عنه، خصوصا ان بعض السياقات تتسم بالتداخل مثل العراق، أما في سوريا فان الحالة تتميز بالتنوع التي فيها عدد لا يحصى من الجماعات الذين تلقوا اسلحة ومساعدات (لوجستية) من حكومات أجنبية[٧٢] ، اذ لا بد من التخفيف من تأثير القوى الفاعلة الدولية وجعل المشروع مقبول محلياً ويحظى بدعم اجزاء كبيرة من المجتمع من الممكن اقليمياً الاستعانة بجامعة الدول العربية [٧٣]، لكونها تمتلك الموارد الثقافية اللازمة خصوصاً التشابه في القيم الاجتماعية وهذا يسهل التواصل و وساطتهم وقدرتها على القيام بعملية مشاورات مع كل شريحه من فئات المجتمع لتجاوز اتهامات نزع الشرعية والتصورات عن عدالة المنتصر [٧٤]، مع الحذر أن تكون مساعدة الجهات الإقليمية الفاعلة يجب ان يحدث في سياق المنظمات الدولية والقوى العظمى ، وتعدد الفاعلين الدوليين يجب أن يحدث في ضمن سياق تعدد الفاعلين المحليين والتعاون مع أطراف جدد أو بالأحرى دعمهم منها منظمات المجتمع المدني التي تميز دورها في العدالة الانتقالية في تونس أكثر من ٧٠ منظمة ساهمت في توسيع اطار العدالة الانتقالية [٧٥]،

---

(72) Massagee,p59.

(٧٣) سلطان بركات وغسان الكحلوت،،"دروس مستفادة من تجارب الانعاش ما بعد النزاعات المسلحة: نحو عمل عربي موحد" ،سياسات عربية ،العدد 30، (كانون الثاني/ يناير 2018)،ص 36.

(74) Massagee, p 72. .

(75) Ibrahim Fraihat & Bill Hess, p64.

وكذلك دعم الأحزاب التي لا تتبع خطوط التنوع ويكون الدعم في سياق التحول الديمقراطي لكسر الجمود وإعطاء مرونة اكثر، كما يمكن الاستعانة بالجهات التجارية ولاسيما رجال الأعمال في جهود دعم السلام الذي اصبح معترفاً به من خلال استثماراتهم في بناء السلام، طبيعي أن يكون لديهم علاقات مع الاطراف المتصارعة ولهم دور في اقتصاد الحرب فعندما تتكون لديهم الثقة بأن لهم دور رئيس في اقتصاد السلم سيكونون فاعلين في بناء السلام وتوضح أندريا إيف كيف توسط رجال الأعمال في محادثات السلام بين الاطراف المتحاربة في جنوب افريقيا وسريلانكا والنيبال [٧٦]، وكذلك الامر بالنسبة للشركات التجارية الدولية، ففي السودان أجرت لوندين بتروليوم ، وهي شركة سويدية مستقلة للتنقيب عن النفط والغاز، حوارات مع ممثلي الحكومة السودانية وقوات المعارضة ومنظمات الأمم المتحدة، وقد تم الترحيب بهذه الجهود على الرغم من انسحابها في الاخير إلا أن عملها أعطى مؤشراً على تزايد دور الشركات في ضمن سياسات المسؤولية الاجتماعية [٧٧] ، فاستخدام الجانب المربح للجانبين يساعد على تفكيك اقتصاد الحرب ويسهم في اضعاف احتمالية العودة إلى العنف مما يعزز اليات العدالة الانتقالية ولاسيما ان المجتمعات التي تمر بحرب طويلة ستجد في الاقتصاد الجديد فرصة للتخلص من الواقع المرير.

من ناحية أخرى جرى تطبيق آليات العدالة الانتقالية في البلدان العربية بنظرة أحادية الجانب من خلال تفضيل إحدى آليات منح العفو ، ومتابعة المساءلة ،والقيام بجهود تحقيق ، من دون الاستفادة من المميزات التي يمكن أن تعطيها جميع الآليات بشكل متكامل، كما أنهم تجاهلوا تأهيل الضحايا والتركيز على الجناة، ونجد ذلك بوضوح في العراق فآليات العدالة تتضمن جوانب نفسية واجتماعية وإعادة تأهيل توثيق العلاقات بين الأطراف، وهذا الاهمال امتد إلى ما

(76) Andrea Iff, Damiano Squaitamatti, Rina M. Alluri, *Money Makers as Peace Makers? Business Actors in Mediation Processes*,(Switzerland ,Swisspeace,2010), p19.
(77) Ibid., p20.

بعد الأحداث الطائفية و (داعش) [٧٨] ، ولكن تبقى الصعوبة في اي الأهداف سيتم تغليبها هل الأخذ بمتطلبات العدالة أو السلام ؟ في ظل اتجاه الأمم المتحدة نحو إلغاء العفو من آليات العدالة، وكذلك في صيغة التفاوض مع أطراف الصراع هل من الممكن تأكيد الإجراءات الوقائية من خلال العمل على إيجاد بدائل عمن يمثلون طوائفهم ومن ثم بناء نظام يكون بديلاً من مشروع العنف، ولا يكون اللجوء إلى لعفو إلا في حالة الضرورة لغرض طمأنة قادة الجماعات بالأمان من العقاب في حالة تسهيل التحول السلمي، والتخلي عن السلطة، والسماح بالانتقال الديمقراطي.

من جانب آخر تشكل خصوصية المجتمعات العربية نقطة مرجع للباحثين المعترضين على الاستعانة بالتجارب الأخرى، ولكن هذا لا يمنع الاستفادة من السياقات المتعددة حول العالم فهي مفيدة في الأقل لفهم ديناميكية المنطقة[٧٩]، مع مراعاة التاريخ والثقافة من أجل التوصل إلى حلول مقبولة، فالثقافة العربية من الممكن أن تعيق عملية السلام ومنها تمجيد " الثأر" بوصفه الفيصل في استرداد الكرامة ولاسيما في المجتمعات ذات القيم القبلية، لذا يمكن اللجوء إلى العدالة المحلية بالتوازي للدولية مع إبعاد أمراء الحرب وقادتها والاستعانة بمحايدين ذوي مقبولية اجتماعية والاعتماد على القوانين الإسلامية أو الأعراف القبلية (الدية ، والترحيل لمدة محددة، وتجمعات الصلح) فإنها ستسهم في إظهار المشكلة والاعتراف بها وتعمل على استرداد كرامة الضحية مع الاتفاق على أن ينال الجاني جزاءه العادل، هذه الممارسات حتى وأن لم تحقق شيئاً غير أن تعدد اللقاءات يساعد على احلال السلام فالحلول الابداعية المنبثقة من بيئتها أثبتت فاعليتها في رواندا وتيمور الشرقية [٨٠]، من ناحية أخرى إمكان تعديل الذكريات

(78) Ibrahim Fraihat & Bill Hess, p64. .

(79) Bassel F. Salloukh," The Arab World after the popular uprisings: a spirit restored ?",in: Kirsten J. Fisher and Robert Stewart(ed.), *Transitional Justice and the Arab Spring* , (London: Routledge , 2014),p. 21.

(80) Ellen Lutz, " Transitional Justice: Lessons Learned and the road ahead", in: Naomi Roht-Arriaza and Javier Marezcurrena(eds.),*Transitional Justic in the Twenty –First Century Beyond Truth versus Justice*, (UK: Cambridge University press,2006),p 326.

الجماعية وإعادة تجميعها بطرق تقلل العداء وانعدام الثقة من خلال التركيز على مستقبل واعد مشترك، والعمل على ترسيخ المصالح المشتركة [٨١].

مع ذلك الحقوق المدنية والسياسية لن تكون كافية لتحقيق السلام إذ تعد الابعاد الاجتماعية والاقتصادية الجذور الرئيسة للصراع، فظاهرة الدومينو في احداث الربيع العربي لم تأتِ مصادفة ولكن لتشابه ظروف المجتمعات، فالسياسات التي اعتمدت عليها الأنظمة السابقة أسهمت في ارتفاع البطالة وتدني مستوى الدخل وزيادة التهميش الاقتصادي، كل ذلك ساعد على الانتفاضات الداخلية، لذا من الضروري ان يحتوي مشروع العدالة الانتقالية اليات تعمل على تفكيك التشابك بين الفساد وانظمة القمع

الخاتمة

إن تطبيق اليات العدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة تواجه جملة تحديات لطبيعة تلك المجتمعات فهي تعاني من مشاكل عدة اجتماعية واقتصادية ونفسية وخلال تتبع عدة تجارب للعدالة في مجتمعات تحمل خصائص المجتمع المنقسم البعض منها اعطى نتائج عكسيه، وهذا يجعل مشروع العدالة يحتاج إلى نهج يختلف عن السياقات التقليدية التي تم تطبيقها في التجارب الرائد ، والتي تحددت معظمها في الاطر القانونية وهذه الاليات غالباً لا تعالج أسباب العنف بل مخرجاته، فلابد لهذه المجتمعات من تبني مشروع انتقالي طويل لتحقيق الاستدامة في العدالة والسلام ينطلق من الظروف الموضوعية والذاتية لمجتمع الصراع، والابتعاد عن المقاسات المحددة سابقاً والمفروضة من الأعلى والعمل على اشراك جميع الأفراد في العدالة الانتقالية او في الاقل يكونون جزءاً منها ويسهمون في صياغة الآليات ليكونوا جزءاً من الحل ، ومن جانب اخر الابتعاد عن الاستغراق في الخصوصية بما يمنع الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى، وتأكيد الجهد الفكري في تحليل النماذج المتشابهة بما يتعلق والسياق العربي، والعمل على اتخاذ بعض الخطوات من أجل مسك زمام المبادرة عربياً منها :

---

(81) Ross,p98.

١-تأسيس مراكز تهتم بمشروع العدالة الانتقالية تكون ملحقة بالمنظمات الإقليمية العربية .

٢-العمل على تبني مشروع عابر الدول للعدالة الانتقالية للمنطقة العربية؛ وذلك لتشابه الحالات والظروف والعمل على إيجاد بيئة تسهم في انتشار ظاهرة الدومينو للعدالة.

٣- العمل على دعم دراسات متخصصة في البلدان العربية التي تعاني الصراع ويكون الباحثون من الإقليم الجغرافي نفسه .

٤-تكثيف عملية نشر مشروع العدالة الانتقالية بموازاة الديمقراطية بما يؤمن الوعي اللازم بأهمية العملية.